



بيان  
الجهات  
الإدارية  
مع م.ع.م.

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م.  
Middle East Complex Engineering Electronics And Heavy Industries P.L.C

بيان

الإشارة: م ١ / ه ص / 186 / 2015

التاريخ: 25/6/2015

هيئة الأوراق المالية
الدائرية الإدارية / الديوان
٢٠١٥ ضربات
7068
الرقم المتسلا
الجهاز المختص
اعراض

الساده / هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمان -الأردن

تحية وبعد،

الموضوع: الصاح عن أمر جوهري

استناداً لتعليمات الإفصاح نود أن نحيطكم علما بما يلى:-

1. أن الساده البنك التجاري الأردني، بصفته أحد البنوك الدائنة للشركة وبصفته من البنوك التي وافقت وقامت بالتوقيع على مذكرة التفاهيم الخاصة بتسوية مدionية الشركه وبشروط وإمتيازات أفضل بكثير جدا مما حصلت عليه باقي البنوك الدائنه وبموافقتهم وذلك بسبب وجود رهونات عينيه لصالحه، قام بإجراء أحادي بطرح سند رهن المصانع للتنفيذ لدى الجهات القضائيه المختصه وكان البنك التجاري الأردني هو المزاود الوحيد وبالتالي صدر قرار قضائي بإخلاء تسجيل ملكية مصانع الشركة باسم البنك التجاري الأردني يوم الخميس 2015/6/18.

2. أن الساده البنك التجاري الأردني (مطلع) كانوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة منذ 2011/9/6 وحتى 2013/9/3.

3. أن الساده البنك التجاري الأردني قام بالتوقيع على مذكرة التفاهيم الخاصة بتسوية مدionية الشركه بتاريخ 2013/3/14 وهذه المذكرة بتفاصيلها وجداولها وأرقامها موضح فيها بما لا يدع مجالاً للبس قيمة مدionية البنك التجاري والمتفق عليها تجاه الشركة وقام البنك التجاري الأردني في ذات المذكرة وخطياً بتحديد طريقة الدفع المقدمه بشكل واضح وصريح (نقداً أو من حصيلة إستملاك أراض ثم تحديد أرقامها وموقعها سللياً) وهي أراض غير أرض ومنشآت المصانع).

4. قام البنك التجاري الأردني بإستملاك الأرضي المحدد تنفيذاً لما تم الإتفاق عليه أي أن البنك التجاري الأردني قد حصل أيضاً على أولويه وتطبيق فعلي وفوري في التسديد قبل البنك الأخرى وتم تسجيل قيمة هذا السداد بتاريخ 2013/4/21.

5. ولكن وبعد ذلك قام البنك التجاري الأردني وبإجراء أحادي الجانب بقيد مبالغ على حسابنا من شركات كانت تابعة لشركتنا علماً بأن البنك التجاري لم يقم بإتخاذ الإجراءات القانونية المعناده من مطالبة المدين الأصلي أو حتى إشعار الكفيل بالمطالبه أو غيره.

6. أن الساده البنك التجاري الأردني قد بدأ بإجراءات طرح سند رهن المصانع للتنفيذ قضائياً بتاريخ 2013/8/21 أي أثناء سريان عضويته في مجلس إدارة الشركة بل وأيضاً بعد أن قامت الشركة بتسديد مستحقات البنك من المبالغ المتفق عليها حسب مذكرة التفاهيم وحسب ما هو موضح في البد 4 أعلاه.

7. قامت الشركة ومنذ بدء إجراءات طرح سند الرهن للتنفيذ ببذل كافة جهودها ولم تتوانى عن الدفاع قضائياً عن حقوق المساهمين وحقوقها ومنذ ما يقارب العامين وحتى آخر يوم وهو يوم صدور قرار الإخلاء.



**شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م.**  
**Middle East Complex Engineering Electronics And Heavy Industries P.L.C**

8. كان البنك التجاري الأردني بصفته عضوا سابقا في مجلس إدارة الشركة وبصفته أيضا أحد البنوك الدائنة مطلاعاً ومشاركاً ومواكباً لكل التطورات والمراحل التي وصلت إليها تسوية مدرونة الشركة مع البنك الدائنه الأخرى ولتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة كوحده واحده متكامله ضمن مصلحة الجميع.
9. منذ بداية أزمة الشركة عام 2010 كان ولا يزال هناك توافقاً وإجماعاً فعلياً وعملياً وأدبياً وقانونياً بين كافة البنوك الدائنة وعددها 28 أن يكون حل الأزمة جماعياً وتوافقياً وبين جميع البنوك وأن لا يتفرد أي بنك بصفة وحيده بالشركة ومقدراتها وأصولها حفاظاً على حقوق الجميع وبلا إثناء سواء مساهمين أو عاملين أو بنوك أو دائنرين أو مستثمرين أردنيين أو عرب أو غيرهم أو أموال عامه.
10. قام المستثمر والشركة بمحاولات عديدة وبعد اجتماعات عديدة وتقديم عروض عديدة للبنك التجاري أخرها خطياً بتاريخ 27/5/2015 من أجل تسوية وديه مع البنك وبشكل ويبلغ وضمانات أفضل بكثير حتى من كل ما سبق عرضه أو بحثه أو حتى ما تم التوقيع عليه سابقاً مع البنك او تم التفاهم عليه مع البنك الدائنه الأخرى.
11. إلا أن السادة البنك التجاري الأردني استمر في تنفيذ إجراءات إستئملاك مصانع ومعدات الشركة (وبثمن بخس وإن كان هذا الثمن حسب القوانين السائد) تسديداً لمديونيه البنك الفردية بدلاً من المشاركه والتعاون في حل جماعي يشمل كافة البنوك وحسب ما كان جاري العمل به.

إن الشركة تعتبر إجراء وتصرفات البنك التجاري الأردني بمثابة "تعسفاً في استخدام الحق" و "إجحافاً بحقوق الآخرين" و "التسبيب باضرار جسيمة بحقوق المساهمين" و "اضراراً بالشركة وباستمرارية أعمالها والعاملين والاقتصاد الوطني" و "المسبب الرئيسي في تأخير و تعطيل برنامج إعادة هيكلة الشركة وتسوية مدرونة الشركة مع يأتي، البنك الدائنه" و "الاضرار بالإستثمار العربي وخاصة الكويتى في الأردن" بغض النظر عن آية مبررات أو ظروف قد تكون خاصة بالبنك التجاري الأردني ولا علاقة للشركة بها إنطلاقاً من مبدأ أن "العدالة للجميع" ومبداً أن "المصلحة العامة تسود على المصلحة الخاصة".

إن الشركة لتأكد للمساهمين والجميع أنها لن تتوانى ولن توفر جهداً لإستعادة حقوقها غير منقوصه في ظل قضايانا العادل وثقتنا الكامله به.

هذا وسنوا فيكم توا بآيا بمستجدات الأمور.

وتفضلو بقبول الإحترام والتقدير،

**شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية  
والإلكترونية والثقيلة**

رئيس مجلس الإدارة  
أيمن "محمد علي" الخليلي